دور الفاعلين غير الحكوميين في تنمية العلاقات بين المغرب وإسبانيا

من طرف فاتحة بنلباح
منسقة مجموعة العمل بالمعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية حول العلاقات بين المغرب وإسبانيا

تنطلق الدراسة الجارية حول العلاقات بين **المغرب وإسبانيا : أسس إستراتيجية التعاون المستدام**، من استنتاج أنه على الرغم من المستوى الجيد للعلاقات بين البلدين التي ذكرت مرارا وتكرارا في الخطابات الرسمية، فهي بالتأكيد ليست في مأمن من الضغوطات العابرة لكنها لا تغفل التأثير بشكل عميق على الرأي العام المغربي. يفترض الحس السليم والواقعية والحس العملي القيام بمجهودات من أجل تعزيز وتنمية هذه العلاقات. فمنذ ثمانينيات القرن الماضي، نظرا للترابط الاقتصادي والحكومي والاجتماعي بين البلدين، لم يكف المسؤولون عن الإصرار على ضرورة إعادة شد العلاقات الثنائية وذلك بتعميق الترابط الاقتصادي ومأسسة الحوار السياسي وتعزيز مشاركة المجتمعات المدنية.

يعكس المجتمع المدني الحيوية الديمقراطية للبلد وهو مؤشر على المشاركة المواطنة والديمقراطية.

حسب بوتنام، يعتبر المجتمع المدني آلية أساسية للارتباط الاجتماعي. إنه مؤشر سياسي واجتماعي، يتم قياس أهميته بواسطة درجة الالتزام والقيم المدنية الموجودة والمطورة، وصرامة مراقبة الأعمال الحكومية وتناسقها، وذلك لأن الأمر يتعلق بفاعل للتعبئة المواطنة، ولأنه يشتغل داخل النظام السياسي، ويشكل جزءا لا يتجزأ من المجتمع السياسي مع تموقعه خارج البنيات الرسمية للدولة. يتمثل دور فاعلي المجتمع المدني في إثارة التغيير عبر التأثير الذي يمارسونه على السلطة السياسية أو الاقتصادية أو الإعلامية أو عن طريق التدخل المباشر. يستطيع فاعلوا المجتمع المدني أن يجعلوا النقاش العام إيجابيا وأن يخلقوا انطلاقا من الرأي والانضمام. في العالم المعولم حيث نعيش، يقوم المجتمع المدني أكثر فأكثر بأعمال ذات طابع عبر وطني أو عبر حدودي. ونتحدث في الوقت الراهن عن المجتمع المدني الشامل.

ولهذه الأسباب، يمكن للمغرب وإسبانيا ولكل من يريد أن تتحسن وتتعزز العلاقات بين البلدين، أن يراهنوا على الفاعلين غير الحكوميين.

في المغرب، نتوفر على تقليد قديم للعمل المواطن النشيط، فالحركة المواطنة موجودة منذ عدة عقود، على سبيل المثال، تم إنشاء أول جمعية نسائية في أربعينيات القرن الماضي. ويعتبر **المجتمع المدني** المغربي مهيكلا بشكل جيد وهو يتمتع بقدرة هامة على الاشتغال والتأثير. حيث يطور أكثر فأكثر نشاطا عبر وطنيا (على الصعيد الدولي والعربي والمغاربي: نشيط في المنتدى الاجتماعي العالمي في حركة العدالة العالمية). إنه أولا سلطة مضادة وكذا فاعل هام على مستوى التحسيس أو المناشدة في كل ما يتعلق بالمواطن، وعلى مستوى مراقبة تتبع السياسات العمومية. وهذا ما أكده مؤشر المجتمع المدني. وفي الواقع، أصبح هذا المؤشر علنيا يوم الأربعاء 16 مارس (م.م.م)، وهو يعتبر دليلا موجها لإدراك وتقييم حالة المجتمع المدني في بلد ما. حيث يمكن كذلك من تنمية دينامية المجتمع المدني من أجل توجيهه نحو محاور ذات أولوية. وقد تم القيام بهذا المشروع في المغرب من طرف الفضاء الجمعوي بدعم من برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

يتبين أن النسيج الجمعوي المغربي يحظى بشعبية أوسع من شعبية البرلمان والحكومة وحتى الأحزاب السياسية، التي يتشارك أنشطته معها بتصرفه كبديل أو كسلطة مضادة. يستفيد فاعلوا المجتمع المدني، لكونهم أقوياء بفعل

قربهم من السكان واستقلاليتهم والتزامهم المواطن من أجل التنمية البشرية، من نقط قوة مهمة لتحمل جزء كبير من المشاغل الشرعية للسكان.

كما يتبين كذلك أنه رغم الحركية التي شهدها المجتمع المدني المغربي خلال السنوات الأخيرة، لاسيما منذ ثمانينيات القرن الماضي، لا يقيم السكان دوره كما يجب. ويتمتع المجتمع المدني المغربي باستقلالية محمودة راجعة إلى كونه مستقلا ماديا. إلا أن هذه الاستقلالية تشكل عائقا كبيرا لنشاطاته. يتم تشغيل الجمعيات عن طريق الأعمال التطوعية، حيث لا يستفيد ما يفوق نصفها من أي تمويل من الدولة، كما أن دعم المتبرعين الأجانب يظل محدودا.

يتشابه النسيج الجمعوي المغربي تماما مع نسيج البلدان الأخرى، خاصة إسبانيا، الذي يتوجب عليه أن يعمل معها من أجل صالح العلاقات بين البلدين. ويشكل أي نسيج جمعوي رأسمال اجتماعي، وبالتالي يستطيع كل من المغرب وإسبانيا، بل يتوجب عليهما جعله مثمرا لصالح العلاقات التي تجمعهما.

كما يشكل المجتمع المدني الإسباني رأسمال مهم، فقد عرف دفعة كبيرة بفضل الانتقال الديمقراطي. لكن وحسب فيكتور بيريز دياز، كاتب **المجتمع المدني، الميدان العام والميدان الخاص. النسيج الجمعوي بإسبانيا بين الألفيتين (société civile, sphère publique et sphère privée. Tissu associatif en Espagne entre les deux millénaires)**، تتواجد بإسبانيا حصة هامة من نسيج جمعوي ذي جودة سيئة أو "غير متمدن"، مع قدرة غير متساوية على التأثير أو دعم النقاش وخلق الرأي. إلا أنه يعتقد أن نسبة المنخرطين في جمعيات متذبذبة تتراوح بين 30 و40%. على امتداد فترة طويلة، شكلت الكنسية الكاثوليكية والمنظمات النقابية والجمعيات الثقافية والرياضية العمود الفقري للنسيج الجمعوي. ومنذ بضع سنوات، أصبح المجتمع المدني يتطرق لإشكاليات جديدة يطرحها المجتمع المعولم للقرن الواحد والعشرين، الذي يتجاوز الحدود الوطنية. وفي المغرب، نحن على دراية ببعض ذلك.

كيف ينظر المجتمعان إلى نفسيهما؟ هل هناك اتصالات أو أعمال مشتركة؟

تطورت العلاقات بين البلدين وتنوعت منذ تسعينيات القرن الماضي. حيث تم القيام بمجهودات بهدف التقريب بين البلدين ومعرفة الإمكانيات المدنية المتوفرة لديهما. وفي سنة 2003، قامت مؤسسة الثقافات الثلاث برئاسة أندري أزولاي، بمبادرة محمودة جدا. كما جمع لقاء بين المجتمع المدني المغربي والأندلسي بصقلية، عشرات الجمعيات وفاعلين غير حكوميين في مختلف القطاعات، كما نظمت أوراش هامة من أجل خلق التعاون، لكن دون أن يكون لذلك أية توابع. إلا أنه يستنتج ما يلي:

1- تنعكس الصورة السلبية للمغرب بإسبانيا على مرآة المجتمع المدني الإسباني: دراية غير كافية، أحكام مسبقة وقوالب نمطية،

2- للسياق العام تأثير مباشر على العلاقات بين البلدين، يتميز بوجود فترات صعود وهبوط،

3- ما زالت قضية الصحراء والوحدة الترابية للمغرب قائمة وتشكل مرشحا للنظرة الإسبانية للمغرب، في ما يتعلق بالصحراء ونظرة المغرب لإسبانيا، والصحراء والمناطق المحتلة، تظل هذه القضايا قائمة كترتيب للعلاقات بين فاعلي المجتمعات المدنية.

4- إلا أن: الهجرة المغربية، السياحة الإسبانية بالمغرب، تطور العلاقات الثنائية، السياسات العمومية الإسبانية الهادفة إلى تعزيز التعاون مع المغرب، السياسات الأوربية والأورو متوسطية، كلها عناصر عندما توضع في المجتمع المدني تشكل سياقا مناسبا.

يفترض ذلك سواء بالنسبة للإسبان أو للمغاربة فتح مجال يمنح إمكانيات جديدة للأعمال التكميلية. بالنسبة للمغاربة، يفترض ذلك نوعا جديدا من العلاقات مع النظراء الإسبان، إلا أن الاحتقانات السياسية التي تطفو والانحياز وغياب المساواة في ما يتعلق بشروط التعاون الممنوحة للفاعلين لكون الإسبان يستمرون في السماح لأنفسهم بفعل ما هو محظور على المغاربة باسم حقوق الإنسان أو غيرها، تعرقل التعاون في ما بين المجتمعين المدنيين وتجعل الحديث يستمر في المغرب وإسبانيا عن عمل الفاعلين الإسبان بالمغرب واتجاهه، في حين ينعدم عكس ذلك.

تخبر الأدبيات التي ينتجها الإسبان حول العمل المواطن الإسباني تجاه المغرب، عن نوع الفاعلين وموقفهم تجاه بعض القضايا، وميادين أعمالهم وطرق تدخلهم.

باختصار شديد: مع اعتبار تعدد الفاعلين المنخرطين، نلاحظ أن المجتمع المدني الإسباني يقوم بالتعبئة حي ما يتعلق بالقضايا التالية: التعاون من أجل التنمية، قضية الهجرة وقضية الصحراء، وكذا تعزيز العلاقات الثنائية.

- التعاون من أجل التنمية: إذا أخذنا بعين الاعتبار المخطط الرئيس للتعاون الإسباني 2008-2012، يعتبر المغرب بالنسبة لإسبانيا بلدا ذا أولوية في ما يتعلق بأهم مؤسسات التمويل العمومي الإسباني (الحكومة المركزية، المناطق المستقلة)، تتعدد المنظمات غير الحكومية للتنمية التي اختارت المغرب كحقل عمل لها. حسب دراسات إسبانية، لن يتمتع عملها برؤية واضحة، حيث يعتبر المغرب بلدا معقدا. على حد علمي، لا توجد دراسة من الجانب المغربي حول الهوية والأهداف الحقيقية وأنواع الأعمال وطرق التدخل ونتائج الأعمال المنجزة من طرف هذه الجمعيات فوق التراب المغربي.

- قضية الهجرة : تتعدد المبادرات سواء كانت إسبانية فقط أو مشتركة مع الجمعيات المغربية. لكن هل توجد إستراتيجيات تدخل مشتركة؟

- قضية الصحراء: يتعلق الأمر بحركة موالية للصحراويين ومعاكسة للمغرب، حيث تعمل عشرات الجمعيات من في هذه الحركة ومن أجلها، بالإضافة إلى أن عددا مهما من الفاعلين يعملون منذ عقود من أجل التنديد بما يسمونه بقوات الاحتلال غير الشرعية بالصحراء، أي أن المغرب يخلق ألغاما، كمشكلة الصحراء مثلا، وبالتالي فهو ليس بلدا ديمقراطيا. والجدير بالذكر أن المجتمع المدني المغربي لا يستطيع تفسير النشاط الإسباني المفرط في ما يتعلق بهذه القضية، إلا بربطه بالماضي الاستعماري والإيديولوجية المحافظة التي نعرفها. لقد كان هذا النشاط الذي يتوفر على قاعدة شعبية هامة في إسبانيا، أساس الاحتقانات التي نشأت بين البلدين، مثال: الاستفتاء الرمزي الموالي لاستقلالية الصحراء الذي نظم بالأندلس في 2001، وهو يتعارض بشكل كبير مع صورة المغرب وله تأثير على العمل المواطن تجاه بلدنا. وفي إحدى الكتابات الإسبانية، تم الرجوع لغياب الشروط القانونية والمحلية كسبب لتوقف العمل المدني الإسباني بالمغرب. وعموما يتساءل المواطنون المغاربة حول حدود النشاط الإسباني الذي أصبح غياب الموضوعية فيه حتى في تطبيق حقوق الإنسان والدفاع عنها، باديا وواضحا. كما أنهم ينددون بغياب النشاط المغربي العابر للحدود لفائدة قضايا التراب الوطني.

- تعزيز العلاقات الثنائية: إنه موضوع شكل خلال السنوات الأخيرة موضوع أعمال مواطنة ومبادرات بالتأكيد محمودة إلا أنها محدودة وعابرة، تهدف إلى تقريب البلدين ومجتمعيهما. بعض هذه الأعمال إسبانية وأخرى مغربية إسبانية. وللتوضيح سأذكر أول مجموعة: جمعية ألكانترا لتنمية العلاقات بين المغرب وإسبانيا)غرناطة وتطوان- طنجة)، جمعية الزهرة للصداقة الإسبانية المغربية (أستورياس). جمعية صداقة شعبي إسبانيا والمغرب (مدريد). ويعتبر التقريب في ما بين الشعبين عن طريق التعارف المتبادل، إعادة تقييم الموروث التاريخي والثقافي المشترك، هدف مؤسسة الإرث الأندلسي على سبيل المثال.

تبقى التحديات الواجب رفعها هامة جدا

بالنسبة للإسبان:

- عدم السماح للتصورات السائدة بالتشويش.

- تجاوز الصعوبات المرتبطة بخصوصيات السياق المغربي.

بالنسبة للمغاربة:

- التغلب على التصورات السلبية السائدة بإسبانيا.

- إيجاد طرق جديدة للتعاون مع المجتمع المدني الإسباني.

- التوفر على تعبئة أكثر تجاه إسبانيا، نظرا لأنه لا يوجد توازن في المساواة بين الضفتين بسبب مشكل التأشيرة الذي يحد حركية الفاعلين المغاربة غير الحكوميين.

- القيام بإستراتيجية مواطنة مشتركة كفيلة بالتأثير على الرأي العام الإسباني.

- حفظ فضاء للكلمة بإسبانيا.